

Distr.: General
19 April 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه استنتاجات وملاحظات بعثة التقييم التقني المفودة إلى الصومال، بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢٠٩٣ (٢٠١٣) (انظر المرفق). وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.
(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



نتائج بعثة التقييم التقني التي أوفدها الأمين العام إلى الصومال عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣)

١ - اتفق مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٣ (٢٠١٣) المؤرخ ٦ آذار/ مارس ٢٠١٣، على أنه ينبغي الاستعاضة عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بعثة سياسية خاصة جديدة في أقرب وقت ممكن. وطلب إلى المجلس التعجيل بإيفاد بعثة تقييم تقني، بالتعاون الكامل مع الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية والدول الأعضاء، وذلك على أساس المبادئ التوجيهية الواردة في الفقرات ٢٠ إلى ٢٣ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، والرجوع إلى المجلس لإسداء المشورة في هذا الشأن بحلول ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢ - وبناء على طلب المجلس، وبعد التشاور مع الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي، أوفدت بعثة تقييم تقني إلى الصومال والمنطقة في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ آذار/مارس. وتولت إدارة الشؤون السياسية قيادة هذه البعثة، المؤلفة من ممثلين عن جميع الإدارات والمكاتب والوكالات والصناديق والبرامج المعنية. وقد اضطر ممثل البنك الدولي في البعثة إلى الانسحاب بسبب المرض. واجتمع الاتحاد الأفريقي مع الفريق في أديس أبابا.

٣ - وبدأت البعثة زيارتها في مقديشو، حيث عقدت اجتماعات مفصلة وبناءة مع الرئيس ورئيس وزراء الحكومة الاتحادية الصومالية ورئيس البرلمان، فضلاً عن العديد من وزراء الحكومة الاتحادية والبرلمانيين ومجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وبعض الشركاء الإقليميين والدوليين. وإضافة إلى مقديشو، قام الفريق بزيارة المناطق "المسترجعة حديثاً"، وهي جوهر وبايدوا وبلدوين، ومدينة جالكعيو، عاصمة إقليم غالمودوغ المستقل بذاته. وسافر بعض أعضاء الفريق أيضاً إلى غاروي، عاصمة ولاية إقليم بونتلاندي، وهرجيسة، عاصمة صوماليلاند، التي أعلنت استقلالها عن الصومال منذ عام ١٩٩١. وفي كل موقع، اجتمع الفريق مع المسؤولين المحليين وممثلي المجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة. وقامت البعثة أيضاً بزيارة إلى نيروبي للاجتماع بأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، وإلى أديس أبابا لإجراء مشاورات مع الاتحاد الأفريقي.

أولا - الاستنتاجات الرئيسية

٤ - خلال اللقاءات التي عقدتها بعثة التقييم التقني، سمعت تأييدا قويا لولاية صادرة عن الأمم المتحدة في جميع المجالات التي حددها قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، وهي بذل المساعي الحميدة وتوفير الدعم السياسي؛ وإسداء المشورة بشأن التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات في مجالات بناء السلام وبناء الدولة، ولا سيما بشأن القطاع الأمني وسيادة القانون، مع التركيز على تنمية القدرات؛ ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، بما يشمل العنف الجنسي والجنساني والعنف المتصل بالنزاع والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وتعزيز وحماية حقوق المرأة، مع التركيز على بناء القدرات والرصد؛ ودعم تنسيق المساعدة الدولية، ولاحظت أن الحكومة تعتزم الأخذ بزمام المبادرة في حين تتولى الأمم المتحدة تقديم الدعم.

٥ - وتعتبر البيئة السياسية في الصومال معقدة للغاية، ولكن هناك أيضا إمكانات هائلة للسلام والحوار. وتحمل الإرادة السياسية القوية لقيادة الحكومة الاتحادية الساعية إلى إعادة بناء مجتمعها الذي مزقته الحرب بشائر طيبة بالنسبة لعملية بناء السلام وبناء الدولة. وتمتع الحكومة بشرعية كبيرة، وتبعث على الأمل والتفاؤل. ومع ذلك، فما يزال أمامها طريق طويل لطمأنة الأطراف السياسية الفاعلة خارج الحكومة، وخارج مقديشو، بأن مصالحها ستُحفظ أثناء إعمال النظام الاتحادي. وفي بونتلاند، أُخطرت بعثة التقييم التقني أن بونتلاند تؤكد من جديد التزامها بأن تكون جزءا من الصومال الاتحادي، وأنها تتطلع إلى قيام البعثة الجديدة بالمساعدة في كفالة إنجاز العملية الدستورية في الصومال. وفي الوقت نفسه، أوصت بونتلاند بمواصلة تقديم المساعدة الدولية الحالية إلى المنطقة. وشدد المحاورون في صوماليلاند على أن الإقليم له تاريخه الخاص في مجال الممارسة الديمقراطية وأنه ليس جزءا من الصومال، وتمسكوا بالاستمرار في سياسة "المسار المزدوج" فيما يتعلق بالمساعدة الدولية، وأكدوا على ضرورة أن يكون لوجود الأمم المتحدة في صوماليلاند أولويات مخصصة للإقليم على وجه التحديد "دون المساس بالأولويات السياسية للمناطق الاتحادية في الصومال".

٦ - واستمرار الالتزام الدولي أساسي لكفالة بيئة أمنية مواتية لتحقيق أهداف الفترة الانتقالية. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن اعتبار جنوب ووسط الصومال من بيئات ما بعد النزاع. فالصومال بلد يسعى فيه المجتمع الدولي إلى صنع وبناء السلام في سياق الحرب الدائرة رحاها والعمليات النشطة لمكافحة التمرد. وبفضل المساعدة الدولية، كُسبت المعركة ضد حركة الشباب، لكن الحرب لم تنته بعد. وتواصل قوات الأمن الوطني الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في ظروف صعبة، حملتهما الرامية إلى استعادة المساحات

الشاسعة من البلد التي لا تزال تحت سيطرة المتمردين. غير أن محدودية إمكاناتهما تعوق قدرتهما على شن هجمات جديدة والحفاظ على ما حققته من مكاسب.

٧ - وفي المناطق المسترجعة، أعربت الجهات التي حاورتها بعثة التقييم التقني عن تطلعها إلى ما سيكون للبعثة الجديدة من أثر في تحقيق الاستقرار، بما في ذلك لفت انتباه الفاعلين السياسيين والجهات المانحة. وطلب إلى الأمم المتحدة أن تساعد في التوسط في عمليات المصالحة وأن تدعم إنشاء نظام اتحادي في الصومال؛ وبناء القدرات المحلية في مجال الشرطة والسجون والعدالة؛ وتقديم مساعدة عاجلة في التعامل مع مقاتلي حركة الشباب السابقين، في ظل افتقار جميع السلطات إلى إطار للسياسات العامة وللوسائل اللازمة للتعامل مع المنشقين. ويرتب على حالة انعدام الأمن العديد من الآثار التشغيلية والسياسية، حيث تؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل في جنوب ووسط الصومال وما يرتبط بذلك من زيادة بالغة في المخاطر والتحديات، ولا سيما بالنسبة لأي بعثة قد تنشئها الأمم المتحدة مستقبلاً. وفي كل موقع زارته بعثة التقييم التقني، سلط موظفو الأمم المتحدة الضوء على الظروف الأمنية الصعبة والمكبلة للغاية في المناطق المسترجعة ووصفوا البلدات "المسترجعة" بأنها جزر منعزلة يكاد التنقل خارجها يكون من ضروب المستحيلات. ويعني انعدام الأمن أيضاً بالنسبة للسكان المحليين أن التعاون مع الحكومة الاتحادية الصومالية هو بمثابة اختيار التحيز لأحد الطرفين في حرب محتدمة، وهو قرار صعب قد ينطوي على مخاطرة من جانب الجهات الفاعلة في المجتمع على كافة المستويات. ويمثل هذا الأمر تحدياً رئيسياً لحكومة تسعى إلى توطيد أركان نظام اتحادي في غضون ثلاث سنوات فقط. وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة، سوف يتطلب ذلك وجوداً فعلياً قوياً ونهجاً سياسياً دقيقاً، مع التركيز على إدارة المخاطر.

٨ - وتلتزم حكومة الصومال الاتحادية بتحقيق الاستقرار وبناء السلام وبناء الدولة، بيد أنها تحتاج بعض الوقت لبناء قدراتها وتعزيز مصادر دخلها وتثبيت سلطتها. والصومال بحاجة إلى نهج "الباب الواحد" من جانب شركائه الدوليين. فالصومال يتمتع بقدر كبير من النوايا الحسنة تجاهه على الصعيد الدولي، ويتضح ذلك باطراد متزايد من خلال تواجد أصدقائه في البلد. إلا أن المساعدة الدولية في إطار خطة بناء الدولة وبناء السلام تتسم بتشتت الجهود وازدواجيتها واضطرابها، مما يجعل النتيجة النهائية دون المستوى الأمثل. وبينما أوضحت السلطات الصومالية عزمها على قيادة جهود التنسيق الدولي، فإنها ستحتاج إلى دعم وانضباط فعليين من الجهات المانحة لتغيير الدينامية القديمة، التي كثيراً ما أدى تقديم المساعدة الدولية إلى الصومال في ظلها إلى تأجيج الصراع بقدر ما ساهم في بناء القدرات.

٩ - وحققت بعثة الاتحاد الأفريقي نجاحات عسكرية كبيرة في الأشهر الأخيرة، إذ تمكنت من استرجاع مواقع استراتيجية هامة من حركة الشباب. بيد أن هذه المكاسب ما زالت هشة، حيث إن اتساع منطقة مسؤولية البعثة وافتقارها إلى عناصر التمكين وعوامل مضاعفة القوة يحدان من قدرة القوة على التقدم خارج مواقع الانتشار الحالية. وتحتفظ البعثة أيضا بوجود مدني في مقديشو، وبدأت تعيين موظفين مدنيين سيوزعون على المناطق المسترجعة حديثا.

ثانياً - بعثة الأمم المتحدة الجديدة المقترحة

١٠ - تُصوّر الاستنتاجات الواردة أعلاه بيئة يمكن فيها لبعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة أن تفعل الكثير غير أنها لن تكون الجهة الفاعلة الوحيدة، وسيقتضي نجاحها دعماً قويا وشراكات والتزاماً من الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، وفيما يتعلق بنشر بعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة بموجب القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، قامت بعثة التقييم التقني بوضع مفهوم للبعثة يحدد نهجاً لتوفير العناصر التالية:

(أ) دور المساعي الحميدة الذي تضطلع به الأمم المتحدة، مدعوماً بالتحليل السياسي السليم والتحليل الدقيق للمعلومات، والقدرة على الوساطة، واتباع نهج فعال في مجال الاتصالات الاستراتيجية؛

(ب) تقديم مشورة مخصصة في مجال التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات لبناء السلام وبناء الدولة. وينبغي أن تستكمل المشورة بدعم برنامجي لبناء القدرات من جانب فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء، ولا سيما تعزيز الدعم في مجالي الأمن وسيادة القانون؛

(ج) المساعدة في تطوير القدرة الوطنية للصومال على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية الطفل ومنع العنف الجنسي المرتبط بالتزاعات، بالاقتران مع الرصد بما يتماشى مع المعايير الدولية؛

(د) دعم تنسيق جهود المجتمع الدولي، مع الاحترام الكامل للدور الرائد الذي تضطلع به السلطات الصومالية.

١١ - ولكي تضطلع البعثة الجديدة بعملها بشكل فعال، سوف تسترشد بالمبادئ التالية:

(أ) الملكية الوطنية الصومالية: ستساعد البعثة الجديدة الأطراف الصومالية الفاعلة على وضع استراتيجيات وأطر مملوكة وطنياً وشاملة واستحداث خطط واقعية وأهداف ذات أولوية؛

(ب) المرونة: ستحتفظ البعثة بهيكل مرن يضمن القدرة على تحقيق الأهداف في ظل تغير

الأولويات، وذلك من خلال ملاك دائم محدود من الموظفين المقيمين يكمله تمويل مرن يتيح الاستعانة بالخبراء المتخصصين عند الحاجة؛ وستتطلب أيضا مفهوما لدعم البعثة يتسم بقدر كبير من المرونة وخفة الحركة، فضلا عن الاعتماد على الطرائق المحددة في تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311-S/2011/527)؛ (ج) **التعاون والشراكات**: ستعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري معا، في إطار مبدأ "توحيد الأداء في الأمم المتحدة"، على تقديم استجابات متعددة التخصصات لأولويات الحكومة، مع احترام الحيز الإنساني؛ وستسعى إلى تعميق الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ (د) **إدارة المخاطر**: ستعمل البعثة جاهدة على الحد من المخاطر الناجمة عن أفعال غير مقصودة من جانبها قد تسهم في إثارة النزاع. وستطبق الأدوات والسياسات القائمة، من قبيل سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ويُجرى تقييم للأهمية الحيوية للبرامج بوصفه عنصرا أساسيا في تحديد المخاطر المقبولة.

ألف - المهام الفنية الأساسية للبعثة الجديدة

١٢ - ستزوّد البعثة، استنادا إلى المجالات المشمولة بولايتها، المشار إليها في القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، بخبرات فنية في المجالات التالية: (أ) الشؤون السياسية والوساطة/التييسير؛ (ب) سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ (ج) حقوق الإنسان والحماية. وسيعمل خبراء البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء المعنيين ضمن فرق عمل متخصصة بمسائل محددة لمعالجة المسائل ذات الأولوية بأسلوب استراتيجي متماسك.

الشؤون السياسية والوساطة

١٣ - سيقوم فريق الشؤون السياسية والوساطة التابع للبعثة بدعم المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص في ما يتعلق بالعمليات السياسية وعمليات المصالحة على المستويين الاتحادي والإقليمي، مع التركيز بوجه خاص على دعم حكومة الصومال الاتحادية للقيام بالمهام السياسية الأساسية خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦، دعما منه لوضع نظام اتحادي. وسيعمل الفريق مع الجهات الفاعلة السياسية على المستويين الاتحادي والإقليمي من أجل تحديد الفرص السياسية والمخاطر التي تواجه عملية السلام؛ وتحديد مجالات تدخل الأمم المتحدة، والاستجابة لطلبات محددة لإسداء المشورة، وتقديم الدعم لجهود الوساطة أو التيسير؛ من قبيل تطوير العلاقات بين السلطات الاتحادية والإقليمية؛ ووضع الاستراتيجيات وتقديم المشورة في مجال رسم السياسات وتقديم التوصيات، لتسترشد

بها الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وسيتألف الفريق من مجموعة أساسية من موظفي الشؤون السياسية، لهم خبرات في النظام الاتحادي والوساطة والانتخابات وغيرها من المجالات الأساسية، وسيؤسّر الفريق نشر خبراء استشاريين إضافيين وخبراء منتدبين، عند اللزوم، لدعم العملية السياسية. بمختلف مراحلها خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦، والتي تشمل إكمال عملية مراجعة الدستور والتحضير لإجراء استفتاء وتعداد سكاني وانتخابات. وسيكون للبعثة أيضا مستشار أقدم للشؤون الجنسانية يعمل على نحو وثيق مع فريق الشؤون السياسية والوساطة لضمان إدراج طائفة واسعة من المسائل الجنسانية في العمل السياسي للبعثة، ولا سيما إدماج شواغل وقضايا النساء في أولويات عمليتي بناء الدولة وبناء السلام في الصومال. أما توفير قدرات إضافية لدعم جهود التحضير لإجراء استفتاء وانتخابات فسيستند إلى طلب الحكومة، وذلك بعد إجراء تقييم شامل للاحتياجات في الوقت المناسب، بالتشاور مع جميع الشركاء المعنيين.

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

١٤ - ستدعم قدرات البعثة الجديدة في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية أهداف الحكومة ذات الأولوية المتمثلة في إحداث تحول في المؤسسات الأمنية والقضائية الصومالية وبنائها. وبالإضافة إلى إسداء المشورة الاستراتيجية ودعم دور الحكومة القيادي في التنسيق، سيعمل فريق سيادة القانون والمؤسسات الأمنية مع فريق الأمم المتحدة القطري على مساعدة الحكومة والمناخين في ضمان تحقيق نتائج مبكرة وملموسة في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية التي حددها الحكومة في ما يتعلق بالشرطة والعدالة والإصلاحات، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والأمن البحري، حيث تملك الأمم المتحدة ميزة نسبية وحيث تمة ثغرات ينبغي سدّها.

١٥ - أما على صعيد السياسات، فستؤمن البعثة المشورة التقنية للحكومة لتنسيق الجهود الثنائية الداعمة لإصلاح قطاع الأمن ولتحديد رؤية استراتيجية يكون فيها هذا الدعم أكثر توافراً مع الأولويات الوطنية (كما حُدّدت في خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار التي أعدتها الحكومة). وستقوم البعثة، من خلال عملها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الثنائيين، بمساعدة الحكومة على تصميم وتحسين هيكل القيادة والتحكم في وزارة الدفاع، وعلى توفير الخبرة التقنية لدعم مجلس الأمن الوطني الناشئ. ومن أجل دعم قوة الشرطة الوطنية الصومالية، ستسدي البعثة المشورة التقنية إلى الحكومة في مجالات منها مراجعة التشريعات التي تنظّم عمل الشرطة ومواءمة جهود التمويل والتدريب الثنائية مع خطة العمل الاستراتيجية لأعمال الشرطة (٢٠١٣-٢٠١٧). وسيكون بإمكان خبراء

الشرطة في البعثة الانتشار خارج مقديشو في مراحل البعثة الأولى من أجل دعم الحكومة في إعادة تفعيل دور الشرطة في المناطق المسترجعة، في إطار استراتيجيتها لتحقيق الاستقرار. وستحتاج البعثة أيضا إلى خبرات في مجال الأمن البحري ومكافحة القرصنة للاستمرار في إسداء المشورة الاستراتيجية إلى الحكومة في مجال الأمن البحري ولتنسيق نهج على صعيد منظومة الأمم المتحدة لدعم الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها البحرية الوطنية من خلال عملية كمبالا.

١٦ - وستقوم البعثة أيضا بإسداء المشورة التقنية الضرورية والدعم التشغيلي المتصل بها إلى المؤسسات القضائية الصومالية، التي لم تحظ، حتى الآن، إلا بدعم قليل من المانحين. وستدعم البعثة عمليات التخطيط الاستراتيجي التي يقودها الصومال وتقدم الدعم التقني اللازم لسد الثغرات الخطيرة في الإطار القانوني الوطني. وستعمل البعثة أيضا مع السلطات الوطنية والشركاء على تيسير تقديم الخدمات في مجال سيادة القانون خارج مقديشو، مع التركيز بوجه خاص على المناطق المسترجعة حديثا، حيث ينبغي توفير قدرات أساسية في مجال العدالة والإصلاحات بالاستفادة من آليات العدالة التقليدية المتاحة، مع الاهتمام بوجه خاص بحقوق المرأة والطفل. ومن أولى الأولويات الأساسية مساعدة الحكومة الاتحادية الصومالية في وضع برامج آمنة وثابتة لإدارة شؤون المقاتلين الذين تركوا صفوف حركة الشباب. وبعد وضع الصيغة النهائية لإطار سياسي وقانوني متفق عليه، حتى قبل نشر البعثة، أمرا أساسيا لتفعيل البرامج التدريبية والحصول على دعم المانحين في هذا الشأن. وستعمل البعثة مع الحكومة الصومالية، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، لتحديد الاحتياجات وفق ترتيبات مركز التنسيق العالمي لشؤون الشرطة والعدالة والإصلاحات، مما سيجمع موارد وقدرات البعثة والبرنامج الإنمائي وغيره من شركاء الفريق القطري في إطار برنامج مشترك للشرطة والعدالة والإصلاحات يدعم أولويات الحكومة. وستستمر في إطار البعثة الأنشطة التي تقوم بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال في تعزيز دعم منسق لجهود مكافحة الألغام وإدارة المتفجرات، وبناء القدرة الوطنية على التصدي لمخاطر المتفجرات في الصومال.

حقوق الإنسان والحماية

١٧ - سيعمل فريق حقوق الإنسان والحماية في البعثة على إذكاء الوعي بمبادئ سيادة القانون واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حقوق المرأة، وفهمها والالتزام بها، وعلى الدعوة إلى إدماج قضايا الطفل في العملية السياسية. وسيضم هذا الفريق خبراء في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة، والعنف الجنسي

في حالات النزاع وحماية الأطفال. وسيسعى فريق حقوق الإنسان والحماية، من خلال قدرته على الرصد وإجراء التحقيقات والإبلاغ العام، إلى تحقيق هدف عام، هو بناء الثقة بينه وبين السلطات الوطنية والمحلية للنهوض ببرامج حقوق الإنسان والحماية في أرجاء البلد كافة؛ وهيئة مناخ للحوار ومناقشة مسائل حقوق الإنسان والحماية داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ وإقامة صلات مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية القائمة وغيرها من أصحاب المصلحة الذين يعملون على هذه المسائل لإنشاء نظام حقوق الإنسان والحماية الوطني وتعزيزه؛ والتنسيق الوثيق مع أقسام البعثة الأخرى ومع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري المعنيين بمسائل سيادة القانون والأمن والوساطة والمصالحة والمسائل الجنسانية والإنسانية من أجل التصدي لتحديات حقوق الإنسان والحماية التي يواجهها البلد بطريقة متسقة؛ والعمل عن كثب مع البرامج القائمة لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان والحماية، التي ينفذها الفريق القطري وشركاؤه والجهات المانحة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، وذلك لتفادي الازدواجية والتعاضد.

١٨ - ومن خلال العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري، سيدعم فريق حقوق الإنسان والحماية الحكومة في مراجعة وإعداد وتنفيذ التشريعات الضرورية للامتثال للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان والحماية بوصفها حجر الأساس في برنامج البعثة لبناء القدرات، كما أنه سيعدّ مناهج للتدريب والتوعية داخل المؤسسات الأمنية الوطنية وغيرها من المجموعات المستهدفة. وسيدعم فريق حقوق الإنسان والحماية فرقة العمل الحكومية المعنية بالعنف الجنسي من أجل وضع استراتيجية وطنية لمنع العنف الجنسي والتصدي له. وسيقوم أيضا، في إطار فرقة العمل القطرية لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها، بتقديم المساعدة لتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويهم في النزاعات المسلحة، وسيدعم الحكومة في تنفيذ خطّتي عملها في هذا الشأن، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٣ (٢٠١٣). وسيعمل فريق حقوق الإنسان والحماية مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى على إرساء قاعدة للتعاون الفعال مع الهيئات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة في سياق تنفيذ سياسة الأمم المتحدة القاضية ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

فرق العمل المتعدّدة الاختصاصات

١٩ - بالإضافة إلى مجالات الخبرة الأساسية المذكورة آنفا التي ستؤمّنّها البعثة، من المتوقّع إنشاء فرق العمل المتعدّدة الاختصاصات التالية لضمان اتباع نهج متسقة بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة في التصدي للتحديات الأساسية الأخرى التي تواجه الصومال:

- (أ) الاستقرار والإنعاش في المناطق المسترجعة حديثاً؛
- (ب) المسائل البحرية (مواكبة عملية كمبالا)؛
- (ج) العوامل الاقتصادية المؤججة للتزاع؛
- (د) تنمية القدرات.

وستتغير فرق العمل لتعكس تطوّر الأوضاع في الصومال. وستضم هذه الفرق أعضاء الفريق القطري المعنيين منذ بداية البعثة.

٢٠ - وكما أوضحت في تقرير المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/69)، ووافق على ذلك مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، سيُدمج مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في البعثة الجديدة، على أن يواصل رئيس المكتب موافاة إدارة الدعم الميداني بتقارير الدعم اللوجستي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، ويقدم في نفس الوقت، تقارير إلى الممثل الخاص للأمين العام عن مسائل دعم بعثة الأمم المتحدة وعن مسائل السياسة العامة/المسائل السياسية التي تنشأ عن مهام المكتب. وأعتقد أن هذا النهج سيحافظ على قدرة مكتب الأمم المتحدة على الاستجابة لطلبات دعم بعثة الاتحاد الأفريقي، كما أنه يتماشى مع مقاصد مجلس الأمن ومع الطلب الوارد في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣.

باء - الاتساق والفعالية

٢١ - ستدخل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في شراكة استراتيجية استناداً إلى مبدأ التكامل. وسيحددان رؤية مشتركة لأهداف الأمم المتحدة الاستراتيجية ويضعان إطاراً استراتيجياً متكاملاً يتضمن نتائج متفق عليها وخطوطاً زمنية ومسؤوليات محددة لإنجاز المهام الضرورية لتوطيد السلام.

٢٢ - ولتعظيم أثر المشورة الاستراتيجية في المجالات الأساسية المشمولة بالولاية، سيكون للبعثة "منتدى تمكيني" لتحقيق التكامل الاستراتيجي يتضمّن نظاماً متكاملًا للتحليل والتخطيط الاستراتيجي وتنفيذ الولاية تنفيذاً فعالاً. وسيضعف هذا المنتدى من القيمة المضافة للخبراء الفنيين داخل البعثة، ويتيح الفرصة لزيادة فعالية التكامل بين هيئات الأمم المتحدة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٢٣ - ومن السمات الرئيسية للتكامل والتعاون إنشاء مركز معلومات متكامل وفريق تحليل متكامل، يضمن موظفين من البعثة ومن فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الاتحاد الأفريقي،

وذلك لتعزيز الوعي المشترك بالأوضاع وترسيخ فهم مشترك للتحديات الاستراتيجية، فضلاً عن توفير قدرة على إدارة الأزمات على نحو متكامل. وسيقوم فريق التخطيط مشترك مكون من موظفي التخطيط الاستراتيجي في البعثة وممثلين عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ومكتب المنسق المقيم وبعثة الاتحاد الأفريقي، باستعراض جميع أطر التخطيط التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتيسير التنسيق داخل الأمم المتحدة (وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي). وستوضع طرائق التنسيق بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك فريق القيادة الوارد وصفه أدناه، في صيغتها النهائية في اجتماع تخطيط مشترك بين البعثة الجديدة وبعثة الاتحاد الأفريقي فور إنشاء البعثة.

٢٤ - واستناداً إلى مبدأ "الوظيفة تحدد الشكل"، ستقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري باستكشاف سبل زيادة التعاون. وستوضع برامج مشتركة في مجالات محددة تتطلب خبرة سياسية وإمناجية على حد سواء، كالاتخابات، في حين ستشكّل أفرقة مشتركة أو توضع استراتيجيات مشتركة تتسم بمرونة أكبر في مجالات مواضيعية تشمل ولايات تنظيمية، منها مثلاً دعم عملية مراجعة الدستور، وفي مجالات الشرطة والعدالة والإصلاحات التي يغطيها نظام مراكز التنسيق العالمي المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتطلب تنسيق هذه الجهود زيادة الدعم المقدم إلى أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري وزيادة التنسيق بين البعثة والفريق القطري. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سيلتحق نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بوظيفته في البعثة، ويضطلع بمسؤولية دعم تنسيق أنشطة الفريق القطري وكفالة الاتساق والتآزر بين البعثة والفريق القطري. وستتاح قدرة إضافية لزيادة قدرة مكتب المنسق المقيم الحالي وتمكينه من تقديم دعم تنسيقي محدد في مختلف أنحاء منطقة العمليات. ويشمل ذلك الخبراء الذين سيتم نشرهم على الصعيد الإقليمي وفي بونتلانند وصومالييلاند، مع مراعاة الظروف التي تميز هذه الأخيرة. وسيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعم تنسيق الشؤون الإنسانية في جميع أنحاء منطقة البعثة.

٢٥ - وبغية تيسير التنفيذ الفعال للولاية وزيادة القيمة المضافة للدعم الفني الذي ستقدمه البعثة إلى أقصى حد ممكن، ستزوّد البعثة بخبرات في مجالي نقل المعارف والمهارات، والتخطيط والرصد والتقييم. وستمكن تدابير الإدارة الاستراتيجية هذه البعثة من تتبع ورصد وتقييم أداء الأمم المتحدة وما تحرزه من تقدم في دعم أولويات الحكومة. وسيقوم فريق نشط للاتصالات الاستراتيجية بدعم جميع الجهود المذكورة أعلاه لتمكين البعثة من تقديم معلومات دقيقة ومحايدة عن عملية السلام، والترويج لقيم الأمم المتحدة في الصومال وتيسير تطوير وسائط الإعلام في البلد، وإقامة وإدارة العلاقة بين الأمم المتحدة والصوماليين والاجتمع الدولي.

جيم - القيادة والتنسيق الدولي

٢٦ - سيرأس البعثة ممثل خاص للأمين العام، يدعمه نائبان يضطلعان بالمهام التالية: نائب، ينوب عن الممثل الخاص للأمين العام في غيابه ويساعده على الإشراف على المهام الفنية للبعثة؛ ونائب للممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، يتولى مهمة هذه الوظائف الثلاث اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويقوم بصفته نائبا للممثل الخاص للأمين العام، بدعم الممثل الخاص في مهامه، وتيسير تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في دعم بناء السلام وتحقيق التآزر مع البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مدير دعم البعثة بتقديم الدعم إلى الممثل الخاص، ويكون في الوقت نفسه رئيساً لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقد حُدِّدت علاقات التسلسل الإداري في هذا الإطار في تقريره المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/69).

٢٧ - ومنذ البداية، ستنشئ البعثة المتكاملة الجديدة هياكل قيادية عليا بهدف كفالة التنسيق والتآزر المنهجين مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعقد فريق قيادة مشترك يضم الممثل الخاص للأمين العام، ونائب الممثل الخاص للأمين العام، ونائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ومدير دعم البعثة، ورئيس الأركان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال في البعثة، وقائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي، اجتماعات منتظمة لتحديد الرؤية والأهداف المشتركة لعمل البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك معاً. وسيدعم هذا الفريق بترتيبات متكاملة للتحليل والتخطيط.

٢٨ - ويظل تنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي مسؤولية من المسؤوليات السيادية للسلطات الصومالية. إلا أن مساعدة الحكومة على الاضطلاع بهذه المهمة على الصعيد السياسي هي مسؤولية من مسؤوليات البعثة على النحو المتوخى في الفقرة ٢٢ (هـ) من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣). وقد قُدِّمت مقترحات إلى السلطات الصومالية من أجل إنشاء منتدى شراكة صومالي ذي هيكل مبسط يحل محل الهياكل القائمة لتنسيق الجهود السياسية. وفيما يتعلق بتنسيق المعونة، من المتوقع أن تتولى الحكومة الدور القيادي في إنشاء هيكل يستند إلى الاتفاق الجديد، بحيث تقدم الأمم المتحدة الدعم بقيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وسيقوم أفراد البعثة وأعضاء الفريق القطري المعنيين بدعم مهام التنسيق القطاعي في المجالات التي تدرج ضمن اختصاصهم، بما يتماشى مع أهداف اتفاق الحكومة الجديد.

دال - تعزيز الوجود الفعلي

٢٩ - سيكون مقر البعثة في مقديشو، وسيكون لها وجود في جميع أنحاء منطقة العمليات، كما طلبت ذلك الحكومة الاتحادية الصومالية، بما في ذلك صومالييلاند، وذلك إدراكا لضرورة مواصلة الحوار بين هرجيسة ومقديشو بشأن العلاقات المستقبلية بينهما.

٣٠ - ومن حيث المبدأ، ستقوم البعثة بإنشاء كيانات في عواصم الولايات التي شكلتها وتعترف بها الحكومة الاتحادية الصومالية في مختلف المناطق، والإدارات نفسها بموجب أحكام الدستور المؤقت (حاليا، ينطبق ذلك على غاروي، عاصمة بونتلاندي فقط). وفي المناطق التي لم تشكل فيها ولايات بعد، فإن البعثة ستنشئ كيانات تابعة لها في عواصم مختلف المناطق ذات الصلة، على أساس (أ) وجود إدارة مؤقتة تعترف بها الحكومة الاتحادية الصومالية؛ (ب) وجود علاقة بين ولاية البعثة واحتياجات المنطقة، على النحو الذي تحدده السلطات الاتحادية والمحلية والمجتمع المدني، بالتشاور مع بعثة الاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة القطري؛ (ج) قدرة البعثة على إضافة قيمة، مع مراعاة القدرات المحلية والقيود الأمنية واللوجستية؛ (د) إجراء تحليل من حيث التكلفة والعائد لمزايا وجود دائم مقابل قدرة متنقلة تتاح عند الحاجة من موقع قريب.

٣١ - وستقوم البعثة بإنشاء كيانات تابعة لها في مقديشو وهرجيسة وغاروي باستخدام المرافق الحالية. وسيتم أيضا إنشاء كيانات في بايدوا وبلديوين خلال المرحلة الأولى من نشر البعثة، مع مراعاة الظروف الأمنية وتوافر أماكن إيواء لائقة. وينبغي النظر في إقامة وجود في كيسمايو ومراكز إقليمية أخرى، استنادا إلى المعايير الأربعة أعلاه، مع مراعاة التطورات السياسية والأمنية. وسيكون هناك وجود أولي للبعثة في المرافق القائمة أو المقررة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الموجودة إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي؛ وفي المرحلة الأولى لنشر البعثة، ينبغي التخطيط لإقامة مواقع منفصلة للبعثة بالقرب من نظيراتها الحكومية، عندما تسمح الترتيبات الأمنية واللوجستية بذلك.

هاء - الأفراد وترتيبات التمويل

٣٢ - من غير الممكن، في هذه المرحلة، التكهن بجميع الخبرات الفنية التي قد يطلب من البعثة أن تدعمها. ومن المهم أن تتكيف البعثة خلال فترة وجودها مع الاحتياجات الجديدة التي حددتها السلطات الصومالية و/أو الاستجابة للأولويات التي يملها السياق. وبالإضافة إلى توفير الموظفين الأساسيين، ستكون البعثة بحاجة إلى الكثير من ترتيبات التمويل المرنة لتمكينها من توفير خبرات إضافية لنشرها حسب ما تتطلب الأولويات في الصومال لتلبية احتياجات الحكومة الاتحادية الصومالية، فضلا عن وضع السبل المناسبة للنشر السريع. وستضاف وظائف فنية أخرى، بما فيها دعم الانتخابات، في الوقت المناسب بناء على طلب السلطات المعنية.

واو - الترتيبات الأمنية

٣٣ - إن مفهوم البعثة، بناء على طلب الرئيس الصومالي والحكومة الاتحادية الصومالية، يقتضي بأن يقوم أفراد بعثة الأمم المتحدة في جميع أنحاء الصومال بعقد اجتماعات متكررة مع مجموعة واسعة من نظرائهم الصوماليين، والعمل بشكل وثيق مع الموظفين الحكوميين، وفي بعض الحالات، التواجد في مكاتب مشتركة تابعة للحكومة، عند الاقتضاء. ويجب أن يتم ذلك بطريقة تلي معايير الأمن والسلامة لموظفي الأمم المتحدة.

٣٤ - وإن استيفاء هذه المتطلبات في بيئة الصومال المتقلبة يتطلب مجموعة خيارات أمنية تتسم بالقوة والمرونة والتنوع، بما يسمح بوضع ترتيبات أمنية تتناسب مع كل مهمة من المهام وكل موقع من المواقع. وقد شارك ممثلو إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في بعثة التقييم التقني لإعداد توصيات تراعى فيها احتياجات تأمين المنطقة والتنقلات، فضلا عن إجراءات الإخلاء، وهي عناصر ضرورية لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها.

٣٥ - وأشارت بعثة التقييم التقني أن بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية تشكل العامل الرئيسي الذي يمكن من نشر بعثة الأمم المتحدة في الصومال. فالجهود المشتركة التي تبذلها قوات الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية من أجل دحر حركة الشباب وفرض وجودها في المناطق المسترجعة من حركة التمرد، توفر "الحلقة الخارجية" الأساسية للنطاق الأمني الذي ستعمل البعثة ضمنه. وتحت هذه المظلة الشاملة، توفر بعثة الاتحاد الأفريقي "حلقة وسطى" لأمن عمليات البعثة في المناطق المسترجعة، بما في ذلك تأمين المطارات والمراكز الرئيسية، مثل مطار مقديشو الدولي وغيره من الأماكن. وستظل جهود بعثة الاتحاد الأفريقي تلك في غاية الأهمية لتحسين البيئة الأمنية العامة في الصومال وتهيئة الظروف اللازمة لنشر البعثة.

٣٦ - والاحتياجات الأمنية الإضافية للبعثة الجديدة على النحو التالي: (أ) "طوق داخلي" من الأمن الثابت في مواقع البعثة، ينبغي أن يمثل للحد الأدنى من المعايير الأمنية العملية؛ (ب) ترتيبات لحماية التنقلات من خلال توفير وحدات حراسة أمنية؛ (ج) ترتيبات للرد السريع لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة في حال وقوع حوادث أمنية خطيرة.

٣٧ - وستوضع الترتيبات اللازمة للوفاء بهذه المتطلبات على أساس النماذج التي سبق وضعها واختبارها في سياق عمليات الأمم المتحدة في الصومال. وقد أشارت بعثة التقييم التقني، بشكل خاص، إلى النموذج الناجح والمرن الذي تستخدمه إدارة شؤون السلامة والأمن لتيسير التنقل في مقديشو وفي أماكن أخرى، باستخدام حراس أمن محليين تتعاقد

معهم الأمم المتحدة وتدريبهم، يعملون في إطار مذكرة تفاهم مع السلطات الحكومية، وهو إجراء سيستمر العمل به إلى أن يتم إنشاء شرطة دبلوماسية.

٣٨ - وتجدر الإشارة إلى أن بعثة الاتحاد الأفريقي أكدت التزامها بنشر "قوة الحراسة" الموكلة إليها في مقديشو في الأشهر القادمة من خلال ٣١٨ فرداً تم تحديدهم في إطار القدرة الحالية للبعثة. غير أن قوات الاتحاد الأفريقي المتاحة ضمن الحد الأقصى الحالي للقوات لن تكون كافية لتوفير أمن التنقلات في جميع مواقع البعثة الجديدة. ورهنا بإجراء استعراض آخر للاحتياجات خارج مقديشو، ينبغي للمجلس أن يأذن بالاستعانة بعدد يفوق السقف الحالي من أفراد قوات الاتحاد الأفريقي لمدة ٢٤ شهراً، وذلك لدعم "قوة حراسة" موسعة على وجه التحديد في إطار مجموعة التدابير الأمنية. وفي المناطق الشديدة الخطورة، ستقوم "قوة الحراسة"، بدعم من المكتب، بتوفير أمن ثابت للمنطقة المحيطة، وتوفير الحراسة الأمنية والقدرة على الرد السريع.

٣٩ - ولا تستدعي الظروف الأمنية في بعض المواقع استخدام الأصول العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في إطار مهام حراسة المدنيين أثناء تنقلاتهم، في حين تظل هذه الأصول ضرورية في السعي إلى تحقيق الأهداف العسكرية للبعثة. ولذلك، من المتوخى، أن تستفيد البعثة الجديدة، حيثما سمحت الظروف بذلك، من مجموعة من الخيارات الأمنية، بالإضافة إلى المهام الأمنية التي تؤديها بعثة الاتحاد الأفريقي، ومن بينها قوات الأمن الوطني الصومالية ووحدات الحماية الخاصة (مثلما هو الحال في بونتلانند وصوماليلاند). وينبغي أن يشكل الحراس المحليون، كما سبقت تجربة ذلك في مقديشو، جزءاً من هذه التدابير. وسيتم اختيار مقدمي الخدمات بالتشاور الوثيق مع الحكومة لكفالة توافق استخدام وتكوين هذه الأفرقة مع عملية التطوير الشامل لقطاع الأمن الصومالي. وتبعاً للظروف والمخاطر المرتبطة بكل سياق من سياقات البعثة، تستطيع الأفرقة الصومالية توفير الأمن في بعض مواقع البعثة وتوفير الحراسة الأمنية لتمكين الموظفين من التنقل داخل المحيط العام الذي تغطيه بعثة الاتحاد الأفريقي. وستبدأ إدارة شؤون السلامة والأمن وبعثة الاتحاد الأفريقي العمل فوراً على صياغة مفهوم العمليات من أجل هذا الترتيب.

٤٠ - وإذا ثبت أن الترتيبات المذكورة أعلاه لا تكفي لكفالة أمن الموظفين وقدرتهم على التنقل أثناء توسيع البعثة لنطاق انتشارها، وتبعاً لتطورات الحالة الأمنية على أرض الواقع، فستراجع الأمم المتحدة المجلس لتقديم توصيات بشأن التدابير الإضافية التي قد يلزم اتخاذها، بما في ذلك احتمال نشر وحدات حراسة تابعة للأمم المتحدة (كما حدث في العراق) أو طلب الإذن باستخدام شركات دولية للأمن الخاص.

٤١ - وفي جميع الحالات، ستكون البعثة بحاجة إلى أن تضع الترتيبات اللازمة لكفالة تقيّد جميع الأطراف الأمنية المعنية بأحكام سياسة الأمم المتحدة القاضية ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والتوجيهات الأخرى ذات الصلة. وينبغي أن تظل الترتيبات قيد الاستعراض الدقيق ليتسنى توسيعها وحصرها حسب ما تقتضيه المستجدات في البيئة الأمنية السائدة. وستخضع للمراقبة من خلال نظام متكامل للإدارة الأمنية تحت إشراف مسؤول مكلف، لضمان الاتساق والتنسيق الكاملين للترتيبات الأمنية لأسرة الأمم المتحدة في الصومال.

ثالثاً - ملاحظات

٤٢ - أود أن أعرب عن تقديري العميق للحكومة الاتحادية الصومالية والسلطات المحلية والإقليمية، بما فيها سلطات صوماليلاند وبونتلاندا، ولجميع المتحاورين الآخرين مع بعثة التقييم التقني، ولأعضاء مجلس الأمن والشركاء الدوليين الآخرين، لما قدموه من مشورة وتوجيهات مفصلة للأمم المتحدة في التخطيط للبعثة. ومن الواضح أن هناك رغبة كبيرة في مساندة البعثة الجديدة للأمم المتحدة في الصومال، وأن ثمة العديد من المجالات التي يمكنها أن تسهم فيها في هذا الظرف العصيب الذي يمر به الصومال. وستبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لتنفيذ هذه المهمة. وأود، في الوقت نفسه، أن أشدد على البيئة الصعبة للغاية التي ستعمل فيها البعثة، وعلى ضرورة ضبط التوقعات.

٤٣ - وينبغي على وجه الخصوص الإقرار بأن المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة الجديدة، على النحو المتوخى في تقرير المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/69)، هي أن تعمل كعنصر تمكين. وستساعد البعثة الحكومة الاتحادية الصومالية على تهيئة البيئة السياسية والاستراتيجية التي ستتيح المضي قدماً في بناء السلام، كما ستيسر مشاركة الشركاء الآخرين. واعتباراً لطلب الحكومة الاتحادية تخصيص جهة واحدة لـ "طرق باهما"، ستضطلع البعثة الجديدة بدور بالغ الأهمية بوصفها آلية تمكن منظومة الأمم المتحدة من توفير الدعم المنسق والمتكامل إلى الصومال، ومن تعزيز الشراكة والتعاون الاستراتيجيين مع بعثة الاتحاد الأفريقي في جميع مجالات بناء السلام.

٤٤ - ولن تكون البعثة مسؤولة في المقام الأول لا عن تقديم الدعم للأمن الوطني، حيث يظل ذلك دور بعثة الاتحاد الأفريقي بدعم لوجستي من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا عن البرامج التنفيذية التي تظل المسؤولية الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القطري. ولذلك، فإن نجاح البعثة سيرهن بتمكين هؤلاء الشركاء الرئيسيين.

٤٥ - وستقوم البعثة بنشر فريق أساسي اعتباراً من ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣). وستستكمل قوامها بعد ذلك تدريجياً، مع الإشارة إلى ضرورة وضع ترتيبات لوجستية وأمنية ملائمة، مع مراعاة طلبات السلطات الصومالية وأولوياتها.

٤٦ - وفيما يتعلق بالأمن، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى كل من بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية من أجل الحفاظ على المكاسب الأمنية. وهذا أمر مهم لا سيما بعد إعلان انسحاب قوات الدفاع الوطني الإثيوبية من حُدر وانسحابها المتوقع من بايدوا. وتحتاج بعثة الاتحاد الأفريقي لمزيد من عناصر التمكين وعوامل مضاعفة القوة للاستفادة الكاملة من قواها الحالية. وينبغي أيضاً النظر في إعادة تشكيل القوة، بما في ذلك خيار الإذن بوحدات شرطة مشكلة إضافية تفوق السقف الحالي، بناء على طلب الاتحاد الأفريقي، وذلك للمساعدة على كفالة تأمين المراكز السكانية التي سبق استرجاعها من قبضة حركة الشباب، ولتمكين القوة العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي من تنفيذ عمليات لاسترجاع باقي الأراضي الواقعة تحت سيطرة المتمردين. وينبغي النظر في هذه النهج المبتكرة وغيرها للتصدي للتحديات التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى بلورة خيارات مفصلة. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر توصيّي بأنه ينبغي للمجلس إعادة النظر في خيار عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة أو المشتركة بينها وبين الاتحاد الأفريقي مع انتهاء العمليات القتالية التقليدية ضد حركة الشباب، وذلك بالتشاور مع السلطات الصومالية في ذلك الوقت. ولإعداد لهذه المداولات، ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تقود، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، عملية لتحديد المعايير المتعلقة بعملية جديدة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام كما هو مبين في القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣). وفي الوقت نفسه، رأى الاتحاد الأفريقي أن هناك حاجة إلى موارد إضافية لتمكين العنصر المدني لبعثة الاتحاد الأفريقي من المساهمة في أنشطة تحقيق الاستقرار في جنوب ووسط الصومال حيث ألحقت الهزيمة بحركة الشباب.

٤٧ - ولا يقل عن ذلك أهمية توحّي نهج دولي متسق ومعزز لدعم القطاع الأمني الصومالي والتعجيل بالاستثمار في تحسين مستوى القوات الصومالية. ولا تملك بعثة الاتحاد الأفريقي لا السلطة ولا الموارد اللازمة لدعم الجنود الصوماليين الذين يقاتلون إلى جانب قواها في العمليات المشتركة. وقد ساهم التدريب الذي قدمته بعثة الاتحاد الأفريقي وشركاء دوليون آخرون في تحسين القدرات العملية للقوات الصومالية، غير أنه تدريب مجزأ ويفتقر إلى رؤية أو مبدأ شامل للقوة. وهذا أحد المجالات التي تستطيع فيها الأمم المتحدة أن تقدم المشورة والدعم للحكومة في مجال السياسات لتنسيق الجهود الدولية، بينما يستطيع الشركاء

الثنائون أيضا الاضطلاع بدور أساسي في هذا الصدد. وأحث الدول الأعضاء المساهمة في هذا القطاع على اتباع نهج متكامل، تحسبا لخطر أن يؤدي تشتت جهود المساعدة الدولية إلى تأجيج النزاعات الداخلية وتقويض الهدف الاستراتيجي المتمثل في تمكين الصومال من تحقيق اكتفائه الذاتي في المجال الأمني. وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الجهود التنسيقية للحكومة الاتحادية الصومالية في القطاع الأمني، تمشيا مع أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

٤٨ - ويحتاج الصومال أيضا، فيما يتعلق ببناء المؤسسات وتحقيق الانتعاش الاقتصادي على نطاق أوسع، إلى أن يتبنى شركاؤه الدوليون نهج طرق "الباب الواحد". وأحث الشركاء الدوليين أن يقوموا، بالإضافة إلى الدعم الذي يقدمونه لبعثة الأمم المتحدة، بفحص ومواءمة مساعدتهم الثنائية للتأكد من أنها تسهم في الجهد الدولي الشامل والمتسق في دعم الأولويات الوطنية. فسيكون من المؤسف أن تتكسر موجة الحماس العارم الحالية إزاء الصومال على صخر التشتت والازدواجية في جهود المساعدة الدولية، حيث سيؤجج اختلاف النماذج والاستشارات المقدمة بشأن نفس المسائل التوترات الداخلية في الصومال، وسيقوض تعدد طرائق التمويل الهدف المشترك المتمثل في زيادة الشفافية والمساءلة في المجال المالي. ولتفادي تحميل القدرة الوليدة والقيادة فوق طاقتهما، سيتعين على المجتمع الدولي أن يتبنى التزاما واضحا بالعمل على نحو متسق وصبور مع الحكومة الاتحادية الصومالية، لتمكينها من وضع خططها وبناء قدراتها. وحيث إن السلطات الصومالية أعربت بوضوح عن عزمها على قيادة التنسيق الدولي، فإنني أحث الشركاء الدوليين على الالتزام بدعم هذا الهدف عن طريق التنسيق فيما بينهم والسعي لاعتماد نماذج موحدة للتمويل والإبلاغ والمساءلة. وإنني عازم على العمل على تعزيز الاتساق والتعاون الوثيق من خلال منظومة الأمم المتحدة لضمان دعم فعال ومركز.

٤٩ - وأخيرا، أود أن أشدد على أن تكميل عمل البعثة الجديدة والاستجابة لتوقعات الحكومة الاتحادية يتطلبان زيادة بالغة في برامج وكالات الأمم المتحدة في الصومال، ولا سيما في المناطق المسترجعة وفي مجال دعم بناء قدرات المؤسسات الصومالية. ويعتمد ذلك على زيادة كبيرة في التمويل الطوعي من الجهات المانحة لهذه البرامج، ويفضل أن يكون التمويل من خلال قنوات موحدة وغير مخصصة. وأحث الجهات المانحة على تقديم دعم سخّي إلى هذه الجهود التي أمل أن تصبح موحدة في إطار آلية منفردة للتمويل مرتبطة بالخطوة الجديدة. وسيكون التنسيق في جميع جوانب المساعدة الدولية للصومال حاسما في تحقيق أهدافنا المشتركة للصومال. وفي الوقت نفسه، من المهم ألا يغيب عن بالنا الحالة الإنسانية الراهنة. فرغم التحسن الحاصل، لا يزال مليون صومالي بحاجة إلى مساعدة تكفل البقاء

على قيد الحياة، وقد ينتكس وضع ١,٧ مليون صومالي إضافي خرجوا من الأزمة في السنة الماضية إذا لم يحصلوا على دعم متواصل لإعادة تأمين سبل كسب رزقهم وتعزيز قدرتهم على الصمود. وهناك ما يقدر بـ ١,١ مليون صومالي مسجل في عداد اللاجئين في البلدان المجاورة. وبالتوازي مع أنشطة بناء السلام وبناء الدولة، يجب مؤازرة الجهود الإنسانية مادامت الاحتياجات لا تزال موجودة.

٥٠ - وقد أكدت من قبل للمجلس والحكومة الاتحادية الصومالية التزامي الشخصي باغتنام الفرصة السانحة حاليا لتحقيق عهد جديد من السلام والاستقرار في الصومال. فقد عانى شعب الصومال طويلا من الفوضى ومن كوارث من صنع البشر. فنحن الآن في مرحلة حبلى بالأخطار الجسيمة لكن أيضا بالفرص العظيمة. ويجب علينا اغتنام الفرصة. وانطلاقا من هذه القناعة أقدم رسميا المفهوم المبين أعلاه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لبذل قصارى جهدها لمؤازرة الصوماليين وهم يدونون هذا الفصل الجديد من تاريخهم.